سيميائية الأداة
دراسة في تحولات الاداة (على) ودلالة السياق

أ. م. د. علي خليف حسين
جامعة بغداد / كلية الاداب / قسم اللغة العربية

مقدمة :

الأدوات في العربية تمثل ركناً مهماً من أركان الجملة العربية، على الرغم من أن أركان الجملة في العربية محددة في أطر شكلية وتصنيفية ومبوبة على أبواب النحو المشهورة ، مبثوثة في مفهوم نظرية العامل ، وهناك أسس مهمة من بناء الكلام العربي وصفها النحاة بالفضلة، لأنها لا تدخل في المعيار البنائي الذي وضعوه لتقعيد النحو العربي كالحال وما شابه ذلك، غير أنهم قسموا الكلام إلى (اسم ، فعل ، حرف –أداة–) وهو تقسيم ثلاثي مهم .

فالأدوات تربط التركيب، غير أن هذه الرابطية لا تعني أبعادها عن إطارها الدلالي ، وجعلها شكلاً أو جسراً لمرور أركان الجملة الأصلية . بل إنها تؤدي وظيفتها النحوية على وفق السياق الذي ترد فيه ، وتؤدي وظيفتها الدلالية بما تحمله من معنى إذا جاء لفظة مفردة.

وما قام به العلماء العرب من دراسة الأدوات التي جاءت متناثرة في مصنفات النحو والبلاغة حتى قدر لها فيما بعد أن تجمع في كتب منفصلة سميت بكتب (الحروف أو معاني الحروف أو الأدوات...)، وكل ذلك لأهمية ما تؤدي من عمل، بوصفها وحدة دلالية قابلة للدخول في التركيب الذي قد لا يستغني عنها في أحيان كثيرة . فدراسة العلماء العرب للأدوات على الرغم من المصنفات المنفردة فيها لم تبرح القواعد النحوية والذوق النحوي وبقيت أسيرة لذلك المنهج ، وقد التفت علماء البلاغة لذلك الأمر، غير أن دراساتهم لم ترق إلى الأثر الكبير الذي تؤديه الأدوات، التي تتوقف في كثير من الاحيان عليها الدلالة . واختيار الأداة (على) لم يأت لجعلها أنموذجاً أو مثالاً لتلك التحولات

الدلالية وأثرها في تحديد معنى التركيب أو السلسلة اللفظية التي ترد فيها الأداة فحسب، وإنما لاعطاء فكرة مسنودة بالأمثلة والآراء والمنهج الذي يسير على البحث عن سيميائية الأدوات، بأن السياق يحدد المعنى، ولكن للأدوات الأثر الكبير في ذلك التحديد، من حيث إن لولا الأدوات لما استطاع التركيب أن ينهض بالدلالة بمعزل عنها . فضلاً عن أن السياق الذي أغفله النحاة في تحديد معاني الأدوات هو المنهج والمرتكز الاساس في اعطاء تلك الدلالات للأدوات من دون الصاق المعاني الحتمية والقطعية لكل أداة، بدلالة إن (على) تتمظهر بمظاهر شكلية ودلالية لا تتميز إلا من خلال السياق والمنهج السيميائي، الذي يستند إلى اللفظ والعلامة فتدرس الأدوات بوصفها علامة، وبوصفها أحد العناصر المهمة في تركيب الجمل، فتجمع بين السيمياء والمعنى جمعاً منهجياً لا انفصال فيه .

السياق
(المفهوم والعلائقية)

يعد السياق من ابرز وسائل معرفة المعنى أو الوظيفة الاجتماعية للغة ، وكان (فيرث firth) ، زعيم الاتجاه السياقي في تحديد المعنى ، فبنى نظريته السياقية للمعنى على مفهوم الدور الذي تؤديه الكلمة في السياق ، أو الطريقة التي تستعمل فيها ، فذهب إلى أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تنسيق الوحدة اللغوية ، أي وضعها في سياقات مختلفة ، لأن معاني الوحدات لا يمكن تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها [١] .

فدراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها ، ومعنى الكلمة يتعدل تبعاً لتعدد السياقات التي تقع فيها ، وهي (السياق اللغوي ، والسياق العاطفي ، وسياق الموقف، والسياق الثقافي) .

ومن هنا عد اللغويون المنهج السياقي خطوة تمهيدية للمنهج التحليلي، وبذلك ذهب (أولمان) إلى أن المنهجين التحليلي والسياقي ليسا متضاربين كلاً مع الآخر، وإنما يمثلان خطوتين متتاليتين في الاتجاه نفسه، فيعطي ذلك المعنى السهولة في الانقياد للتحليل الموضوعي [٢] .

وعلى الرغم من أن السياق يعطي وضوحاً دلالياً أكبر للكلمة المفردة وهي داخل سلسلته ، فإن المعنى المتحصل لم ينكشف من دون مراعاة العلاقات السياقية المتعلقة بالأصوات والنحو والمعجم والدلالة ، فضلاً عن أن المنهج السياقي يشترط على المعجمي أن يلاحظ كل كلمة في سياقها ، ومن ثم استخلاص المعنى للكلمة ، وهو بهذه الحال يطالب المعجمي بجمع عدد غير محدود من السياقات التي يفترض أن ترد فيها كلمة معينة، وبعد أن يتوقف، أي جمع أخر للسياقات عن اعطاء معلومات جديدة ، يصبح المجال مفتوحاً أمام المنهج التحليلي .

وبذلك يخفض العدد اللامحدود من الأحداث الكلامية الفردية المتنوعة إلى عدد محدود من الأحداث ، وفي هذا من التكلف والابتعاد عن الدراسة الموضوعية للغة مما لا يخفى . لذلك نجد أن من أصحاب النظرية السياقية من ركز على السياق اللغوي

والرصف أو الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، فاهتمت فقط بالسياق اللغوي أي ببيان مجموعة الكلمات التي تنتظم معها الكلمة موضوع الدراسة ، كما أنه يهتم ببيان الخصائص النحوية والصرفية ويستعملها في تحديد السياقات التي تقع فيها الكلمة، كما أنه لا يعد الجملة كاملة المعنى إلا إذا صيغت طبقاً لقواعد النحو ، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة وتحديد استعمالات الكلمة في اللغة ، وكشف الخلاف الدلالي وتمييز معاني الوحدات داخل اللغة [٣] .

إن السياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فإذا اتضحت وظيفة الكلمة ، فقد اتضح مكانها في هيكل الاقسام التي تتوزع عليها مفردات اللغة وتبوب في ضوء معانيها أو وظائفها .

وبما أن النحاة العرب قسموا الكلام إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي (الاسم والفعل والحرف –الاداة–) فإنهم اعتمدوا في تقسيمهم هذا على الأسس التركيبية ، من خلال استنادهم إلى التقسيم والتجريد والذي يقصد به خلق الاصطلاحات التي تدل على الاقسام [٤] .

فالكلمة في إطارها المعجمي قد تكون قاصرة عن إعطاء المعنى الاجتماعي، أو الدلالي الذي يعني بتتبع الجملة، وحاول بعض الباحثين أن يعطي تعريفاً جامعاً وشاملاً لمعنى (الكلمة)، التي لم يقف على تعريفها الدقيق العلماء العرب الذين قصورها على تعريفات نحوية أو لفظية، لا تعطي جوهر الكلمة في اطرها العامة ، فعرفها بانها (أصغر صيغة حرة) ، وذهب بعضهم إلى أن العناصر اللغوية ذات المعاني هي بصفة عامة انساق من الاصوات ، إما أن تكون كلمات ، أو اجزاء ذات معان من الكلمات أو مجموعات من الكلمات . في حين ذهب بعضهم الاخر إلى أن الكلمات ذات وجهين في طبيعتها ، فوجه هو المعنى ، ووجه هو الصوت ، وهي نفسية ومواد للمعرفة والتعلم[٥].

وبالرغم من تعدد التعريفات للكلمة، فإنها أجمعت على أنها وحدات لغوية لا اصواتية ، وهي تحمل في نفسها علامة استخدامها والتعبير عن قيمتها الصرفية[٦].

ولإيجاد الحدود الفاصلة بين الكلمات في السياق ، يتطلب معرفتها في الأفراد، وعند حذفها، وإبدالها، وتغيير موقعها في الكلام ، فهي صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم [٧] .

وبالنظر إلى أقسام الكلام التقليدية عند النحاة العرب يظهر لنا القسم الثالث، والذي يشير إلى الحرف (الاداة) ، والتي لها وظائف متعددة تبعاً للتركيب الذي ترد فيه ، فقد تكون مساعدة للفعل في عمله ، وقد تكون مساعدة للاسم ، في حين هناك قسم آخر من الحروف أو الأدوات يقوم بوظيفة معنوية دلالية في التركيب أو النص، يطلق عليها (حروف المعاني) ، من حيث إن فضاءها أوسع في التحرك في المجال الدلالي من غيرها . وهي تأخذ معنى اللفظ في كل جوانبها في السياق، ومن دونها قد لا تكون الجملة محملة بدلالتها ، فهي تسهل معرفة التركيب والنص اللغوي ، وتعطيه انسيابيته في التسلسل اللفظي على حيز التركيب والدلالة ، فهي رابط لا غنى عنه ، بل هي كلمات دلالية لا تقل عن الاقسام الأخرى في حمل المعاني ، بدلالة تسميتها بحروف المعاني ، فالاداة هي التي يستعملها المتكلم لاحكام دلالة الجملة والتركيب ، سواء بالربط أو اتمام الفائدة ، فيكتسب الحرف (الاداة) المعنى من السياق ، ويفقده إذا خرج منه ، وتكون هذه الحروف من حيث التركيب أما احادية مثل (الباء) ، أو ثنائية مثل (من) ، أو ثلاثية مثل (على) ، أو رباعية مثل (لولا) وتأخذ معاني عامة كثيرة ومتنوعة فقد تأتي للعطف، أو الاستعلاء، أو النداء، أو الاستثناء وغير ذلك(٨).

وهذه الاشكال المتعددة للادوات من الناحية التركيبية والناحية الوظيفية ، تحددها العلاقات في النظم النحوية القائمة في التركيب التي يعبر عنها التركيب معاني، يحددها ظرف الاستعمال في الواقع، وأخذت هذه الأدوات معانيها التي ارتسمت في مخيلة السامع ، فأصبحت تحمل نوعاً من الارتباط المتبادل بين الأداة التي هي كلمة في حقيقتها وتمثل صورة سمعية وبين الفكرة وتمثل صورة ذهنية .

الأداة (على) وتمظهراتها الدلالية

الاداة في اللغة بوصفها رابطاً مهماً من روابط التركيب قد تأتي في تمظهرات دلالية متعددة تبعاً للوظيفة التي تؤديها في الكلام . من حيث ان السياق يستدعيها لتقوم بوظيفة ما تؤديه من دلالة من جهة ، وما تؤديه من رابطية لجعل التركيب أو السياق متناسقاً، يحمل الإطار الدلالي العام الذي اجتلب من أجله من جهة أخرى ، ومن خلال النظر إلى (على) وتمظهراتها الدلالية والشكلية يظهر إنها تحمل من المعاني والدلالات الشيء الكثير سواء بنفسها أو قابليتها على الاستبدال بغيرها، ويؤدي شكلها ورسمها أثراً في ذلك، فهي عندما تقسم إلى أقسام لا ينهض الشكل وحده بخاصيتها الدلالية ولا اللفظ وحده إلا من خلال السياق . فتارة تأتي اسمية وتارة أخرى فعلية وفي الثالثة تأتي حرفية ، وكل ذلك مشروط بضوابط مستنبطة من السياق العام . وعلى الرغم من أن العلماء العرب اختلفوا في هذه التقسيمات فإن ذلك لا يعني إنها لم تستوعبها، وإنما الاختلاف يكمن في الشروط التي تجعل (على) تدخل على هذا التقسيم أو ذاك .

ويبدو إن هذه الخاصية وما دار حولها من نقاش طويل قد أثرى الجوانب التي تركن إليها الأداة (على) على وجه الخصوص والأدوات الأخرى على وجه العموم، وأعطى ذلك كله بحوثاً ونقاشات دلالية مهمة ، وذلك من خلال بيان أبرز تمظهرات الأداة (على) ، وهي ثلاثة أنواع :

الاسمية:

ذهب فريق من النحويين إلى أن (على) تأتي اسمية، فذهب البصريون إلى أن (على) إذا دخل عليها حرف الجر كانت أسماً كقول الشاعر [٩] :

غدت من عليه، بعدما تم ظمؤها تصل، وعن قيض، بزيزاء مجهل

فـ(على) تأتي هنا بمعنى (فوق) .

ومن ذلك أيضاً – قول الشاعر [١٠] :

هوّن عليك ، فإن الامور بكف الاله مقاد يرها

(لأنها لو جعلت حرفاً في ذلك لأدّى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز في أفعال القلوب وما حمل عليها)[١١] .

وذهب الاخفش (ت ٢١٥هـ) إلى أنها اسم وتابعه في ذلك فريق من النحاة إلى إنها لا تكون إلا اسماً [١٢] .

فاسمية (على) جاءت بسبب دخول حروف الجر عليها كما يظهر ذلك في الشاهد الذي اوردوه دليل على ما ذهبوا اليه وهو قول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعناها : (فوق) كما يذهب إلى ذلك قسم من النحويين، وهناك اتجاه آخر يذهب إلى إن ثمة فرقاً بين (على) الحرفية و(على) الاسمية، وعلى الفعلية . والشبه في اللفظ وليس في المعنى والمضمون ، ويمكن عد ذلك من الاشتراك اللفظي ، لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه ، فكل واحد من هذه الثلاثة مباين لصاحبه إلا من جهة اللفظ [١٣] يقابله اتجاه آخر يرى أن (على) اسم في كل موضع ، وبعد ذلك تعاورت عليها التقسيمات الأخرى [١٤] .

وعلى الرغم من تسليم بعض النحاة بحرفيتها ، فإنهم ذهبوا إلى إن كثرة استعمالها جعلها تشبه في بعض الاحوال الاسم، فأجريت مجراه، وأدخل عليها حرف الجر، كما يشبه الاسم بالحرف ، ويجري مجراه، نحو (من) ، و(كم) [١٥] .

وأن تكون اسميتها من حيث حملها لمعنى (فوق) ، إذا دخلت عليها (من)، وزاد الاخفش على ذلك ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو قوله تعالى ﴿**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**﴾[١٦] .

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضمير المتصل في غير باب (ظن، وفقد ، وعدم)[١٧] .

وعد الهروي (ت ٤١٥هـ) على اسماً إضافة إلى كونها فعلاً وحرفاً ، وسبب ذلك دخول (من) عليها ، واستشهد بقول مزاحم العقيلي، وقول الصمة القشيري[١٨].

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا

فقال : ((فـ(على) في هذين البيتين اسم لدخول (من) عليها ، وهي لا تدخل إلا على الاسم ، وقوله : (غدت من عليه) أي من عند فرخها ، يعني القطاة ، وقال بعضهم : أي من فوقه ، أي من فوق الفرخ ، فـ(على) هاهنا ظرف من المكان بمعنى (عند أو فوق)))[١٩].

وبناء على ذلك فإن الحديث عن اسميتها من عدمه يطرح مسألة المعرب والمبني ، وهل هي معربة أو مبنية ؟ فمن ذهب إلى أنها لا تكون إلا اسماً سلم باعرابها ، ومن جوز فيها إذا كانت حرفاً أن تنتقل إلى الاسمية بدخول (من) أو (على) فهي معربة ، وعند بعضهم هي مبنية والالف فيها كألف (هذا)[٢٠] .

ويبدو أن من يقرر إعرابها بعمل على تقريبها من الاسمية اكثر من الحرفية ، ومن أراد أن يثبتها على البناء ، يريد تقريبها من الحروف ، لأن الاسماء المبنية علة بنائها لشبهها بالحروف .

الحرفية:

ذهب بعض النحاة إلى أن (على) حرف ، ولا يمكن أن تكون اسماً ، واستدلوا على حرفيتها بحذفها في الشعر ونصب ما بعدها ، كقول الشاعر [٢١] :

تحن، فتبدي ما بها، من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضائي

أي (لقضي علي) ، وقد أجاز الاخفش ذلك في قوله تعالى : ﴿**لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ أي على صراطك [٢٢] .

كما استدلوا على حرفيتها ، بجواز حذفها مع الضمير في الصلة كقول الشاعر [٢٣] :

وإن لساني شهدة، يشتفى بها وهوّ على من صبه الله علقم

أي : صبه الله عليه ، ولو كانت اسماً لم يجز ذلك [٢٤] .

وردوا على من قال باسميتها حملاً على (سويت عليَّ ثيابي) ، ((ولا يلزم في نحو (هون عليك) ولا في (سويت علي) أن تكون اسماً، فإنه قد ورد مثل هذا التركيب في (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾[٢٥] و﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾[٢٦] ولا نعلم خلافاً في حرفية (إلى) فيخرج (هون عليك) ونحوه على ما خرج عليه ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾))[٢٧] .

ومذهب أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) بأنه لا خلاف على حرفية (إلى) مردود ، فهناك من نسب إلى أبي بكر الانباري (ت٣٢٨هـ) أنه يرى أن (إلى) تأتي اسماً ، يقال : انصرفت من إليك ، كما يقال : غدوت من عليك [٢٨] .

ولم يعتد من يذهب إلى القول بحرفية (على) بدخول (من) عليها، لأنها عندهم حرف حتى لو دخلت (من) عليها، فإن ذلك الدخول لا يخرجها عن حرفيتها ، بالرغم من أن ذلك تأويلاً يخالف الظاهر[٢٩].

وبناء على ذلك فهي حرف جر للأسماء، ومعناها (العلو) كقولك: (اطلع فلان على السقف ، واستوى على الجبل)، وبذلك يكون معناها حقيقياً [٣٠] . ولها معنى العلو المجازي كقوله تعالى : ﴿على الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[٣١] ، أي قهر العرش فما دونه باستيلاء حكمه عليه[٣٢] ، ولها معان أخرى سيأتي التفصيل فيها في موضعها .

وقد رد ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) على من يقول باسميتها وإنها بمعنى (فوق) فقال : (لو كانت اسماً في هذه المواضع لصح حلول (فوق) محلها ، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر ، لزم الحكم باسمية (إلى) في نحو (فصرهن إليك)، و(أضمم إليك) ، و(هزي إليك) ، وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف ، كما قيل في اللام في (سقيا لك)، وإما على حذف مضاف ، أي : هون على نفسك، واضمم نفسك)[٣٣] .

كما رد على ابن الانباري في ذهابه إلى أن (إلى) قد ترد اسماً، نحو (انصرفت من إليك) ، كما يقال : (غدوت من عليك)، وعده من الشذوذ[٣٤] .

إن وصف ابن هشام (إلى) التي ترد اسماً بالشذوذ لا يقوم دليلاً على نسبة هذا المعنى إليها ، فالشاذ قد يكون شاذاً عن القاعدة التي وضعها النحويون ، وليس معنى ذلك أنه لم يسمع من العرب ، أو إن الشواذ ليس من كلام العرب ، وإذا كان السياق أو التركيب يسعف ذلك فما الضير فيه ، ومن الغريب أن يرد ذلك ابن هشام، لأنه لا يوجد عند البصريين! . بل إنه انكر على ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وغيره أن تأتي (إلى)

بمعنى (خذ) أو تعطي دلالة الاغراء ، فقال في معرض حديثه عن إنكار أن ترد (إلى) اسماً ، (لأنه إن كان ثابتاً ، ففي غاية الشذوذ ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في (واضمم إليك ، اغراء ، والمعنى : خذ جناحك ، أي عصاك ، لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين).

وهو موقف غريب ، لا يقوم على دليل سوى أنه لم يرد عند البصريين ، بل ورد عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) وشذوذ من المفسرين ، وهو يخالف المنهج العلمي في دحض حجج الآخرين ، فالفراء علم من أعلام النحو وكتابه (معاني القرآن) من أبرز الكتب التي تناولت المعاني النحوية على وفق الدلالة السياقية المستنبطة من التركيب ، زيادة على أنه من أئمة النحو في المدرسة الكوفية ، فتحامله على أبي بكر الانباري وابن عصفور والفراء وبعض المفسرين غير مسوغ ولا ينهض بدليل علمي يرجح ما ذهبوا إليه من أن (إلى) ترد اسماً حالها حال الكثير من الأدوات النحوية التي تأتي اسماً وحرفاً . لأن النظر إلى السياق يجيز تأويل الأدوات بما لا يخرج عن المغزى، فهو بمثابة إنتاج النص مرة أخرى على وفق السياقات الدلالية والنحوية.

الفعلية:

ذكر الزجاجي (ت٣٤٠هـ) إن النحويين ذكروا إن (على) تأتي اسماً وحرفاً وفعلاً متقدماً ، ولم يعط تفصيلاً على ذلك [٣٥].

غير إن المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ذهب إلى أن (على) تأتي فعلاً مضارعه (يعلو)، ومصدره (علّواً) مثل : (دنا يدنو دنواً) . ومعناها ارتفع [٣٦] ، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الْأَرْضِ**﴾ [٣٧] .

وقول الشاعر [٣٨] .

وتساقى القوم كأساً مرةً وعلا القوم دماءُ كالشعر

وعلى الرغم من أن معنى (ارتفع) الذي تحمله (على) بوصفها فعلاً ، فإن هذا المعنى تحمله (على) وهي حرف بمعنى الاستعلاء، وهو مأخوذ من (العلو) وبذلك يكون لـ(على) فاعل ترفعه ، فقال المرادي (ت٧٤٩ هـ): (واعلم أن (على) قد تكون فعلاً،

من العلو ترفع الفاعل كقوله تعالى ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ﴾، وامر هذا بين ، وليست من الحرفية في شيء ، إلا في الصورة)[٣٩] .

ويبدو أن إلتماس الفرق بين حرفيتها وفعليتها واسميتها لا يكون من منظار تركيبي محض يراعي الشكل من دون المضمون ، وفي الوقت نفسه لا يكون بالاستناد إلى دلالة السياق ، أو ما تحمله من معاني ، فالفعلية تأخذ طابعاً دلالياً وشكلياً واضحاً يراعي بناء الجملة العربية ، يسند ذلك رسمها المميز عن الحرفية والاسمية، فالفعلية تكتب بالالف الطويلة (علا) ، والحرفية تكتب بـ(على)، والاسمية تأتي في أغلب الاحيان متصلة بالضمير نحو (عليك)، لأنهم إذا ضافوا (على) إلى المضمر قلبوا الالف ياءً فقالوا : عليك ومثل ذلك : إليك ولديك ، قال الخليل (ت١٧٥هـ)، أرادوا أن يفرقوا بين المتمكنة وغير المتمكنة: نحو عليك وإليك[٤٠].

وفي ضوء ذلك وعلى وفق النمطية التركيبية والشكلية للبناء اللغوي يمكن التسليم والاطمئنان بوجود الفعل (علا) ، وهو فعل حاله حال الأفعال الأخرى ، يتصرف نحو (علا – يعلو – علواً) ، وتسري عليه احكام الافعال في الاسناد إلى الضمائر والحذف والجزم والنصب وغير ذلك .

قال الهروي بشأن (على) : (وتكون فعلاً ، كقولك : (زيد علا الجبل ، بالنصب ، لأنها من (علا يعلو) وكتابته بالالف)[٤١] .

ومن ذلك قول امرئ القيس [٤٢] :

علا قطناً بالشيم ايمن صوبه وايساره اعلى الستار فيذبُلِ

المعاني التي ترد فيها (على)

تأخذ (على) معاني متعددة تبعاً للسياق الذي ترد فيه ، بحيث تعطي معاني أدوات أخرى ، وذلك للتبادلية التي تمتلكها هذه الأدوات ، وقد أجمل العلماء معاني (على) على النحو الآتي [٤٣] .

١- الاستعلاء ... حساً ، كقوله تعالى : ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾[٤٤]، أو معنى، كقوله تعالى : ﴿**فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿**وَلَهُمْ عَلَيَّ دين**﴾[٤٦] .

٢- المصاحبة ، كمع ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ**﴾[٤٧] ، و﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ**﴾[٤٨] .

٣- المجاوزة : كعن نحو قوله الشاعر [٤٩] :

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر أبيك ، اعجبني رضاها

أي : عني .

وتأتي (عن) مكان (على) ، قال أبو الاصبع [٥٠] .

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتغزوني

أي : لم تفضل في حسب علي .

وقال قيس بن الخطيم [٥١] .

لو انك تلقي حنظلاً فوق بيضنا تدحرج عن ذي سامه المتقارب

أي : على ذي

٤- التعليل كاللام ، نحو قوله تعالى : ﴿**لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾[٥٢] أي لهدايته إياكم .

٥- الظرفية : كفي ، نحو قوله تعالى ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾[٥٣] .

أي في زمن ملكه .

٦- موافقة (من) : كقوله تعالى : ﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾[٥٤].

٧- موافقة الباء كقوله تعالى : ﴿**حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لا أَقُول**﴾[٥٥] . أي بألا أقول، وتقول العرب: اركب على اسم الله ، أي باسم الله[٥٦] .

ومنه قول عمر بن ربيعة [٥٧] :

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وأنت كنت قد كلّفت ما لم أعوّد

ويقابلها أن تأتي (الباء) بمعنى (على) . كقوله تعالى : ﴿**لَوْ تُسَوَّى بِهِمْ الأَرْضُ**﴾[٥٨] ، ومنه قوله تعالى : ﴿**وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ**﴾[٥٩] .

ومن ذلك – أيضاً – قول عمرو بن قميئة [٦٠] .

بودك ما قومي على أن تركتهم سليمى، إذا هبت شمال وريحها

أي : عليَّ ودك – قومي ، و (ما) زائدة .

٨- الزيادة للتعويض : كقول الراجز [٦١] .

إن الكريم وأبيك يعمل إن لم يجد يوماً على من يتَّكل

أراد من يتكل عليه ، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوضاً [٦٢] .

وقد تزاد من دون تعويض ، كقول حميد بن ثور [٦٣] .

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كلَّ أفنان العضاة تروق

زاد (على)، لأن (راق) متعدية ، مثل (أعجب) تقول : راقني حسن الجارية[٦٤] .

٩- بمعنى (اللام) ، كقوله تعالى : ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾[٦٥] وتأتي (اللام) مكان (على) : كقوله تعالى : ﴿**وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ**﴾[٦٦] . أي (عليه) . وتقول العرب : سقط لفيه ، أي على فيه[٦٧] .

١٠- تكون للاستدراك والاضراب ، كقولك: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى) .

وقول خويلد بن مرة [٦٨] .

فوالله لا انسى قتيلاً رزئته بجانب قوسي ما بقيت على الارض
على أنها تعفو الكلوم ، وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

أي : على أن السعادة نسيان المصائب البعيدة العهد .

وقول عبد الله الدمينة [٦٩] .

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

ثم قال :

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود

أبطل بعلى الأولى عموم قوله (لم يشف ما بنا) ، فقال : بلى ، إن فيه شفاء ما ، ثم ابطل بالثانية قوله : (على إن قرب الدار خير من البعد)[٧٠] .

يظهر مما تقدم أن (على) لها امتداد في المساحة الدلالية للادوات ، فلا تقتصر على معناها الأساس وهو (الاستعلاء) ، وإنما تتخطاه إلى معاني أخر، يكون السياق هو

الضابط الذي يحدد تلك المعاني من دون أن يؤثر في البناء العام للجملة ، أو الوظيفة التي تؤديها الاداء (على) عندما تستعير معاني الأدوات الأخرى وتليها بشكل، أو بشكل آخر .

فهي عندما تكون حرفاً ، أو فعلاً ، أو اسماً، لا يعني ذلك أنها ضاعت في تعدد تلك التوصيفات الوظيفة أو الدلالية في البناء .

فالعلماء عندما ينظرون إليها وهي داخل السياق يحددونها على وفق ما تعطيه من معنى في داخله، من دون أن يغفلوا تنويعاتها الشكلية الأخرى، فتضمين (على) معنى (فوق) بوصفه ظرفاً مكانياً ودخوله في دائرة الاسمية جعلهم يعدونها اسماً ، لاسيما بعد ذهابهم إلى إن كل مكان دخلت عليه (من) فهو اسم ، فقال الرماني (ت ٣٨٤هـ) عند حديثه على (عن) والتمييز بينها وبين (عن) الحرفية وأن (عن) تأتي اسماً فقال : (والدليل على أنها اسم دخول من عليها ، وكل مكان دخلت من عليها فهي هناك اسم)[٧١] .

إن التضمينات المعنوية في إمكانية حمل الحروف معاني الاسماء، توافق مضامينها لا إشكالها ، تقتضي علاقة اقتضائية للسياق، تفترض ذلك المعنى الذي يحمله الحرف ، بحيث يكون هناك من الاستبدالية المفترضة بين (على) و(فوق)، تصل إلى حد التنازع على المكان في السلسلة اللفظية أو السياقية ، يختلفان في الشكل ويتحدان في المضمون ، ومن هنا فدخول حرف الجر (من) إنما هو دخول على المضمون وليس على الشكل . لاستبعاد ذلك على الذوق اللغوي عند الناطق الفصيح، الذي يستند إلى هيكل لفظي قابل لتلقي محتويات دلالية مختلفة خاضعة لأقيسة وقوانين تسمح بذلك التنويع اللفظي في داخل هذا الهيكل من دون المساس بأركانه وأشكاله . وعلى الرغم من أن كل وحدة دلالية لها معناها المستقل وهو المعنى المعجمي، فإنها يمكن أن تأخذ معنى آخر من خلال السياق مع إيجاد الخط المشترك الذي يربط ذلك التوزيع الدلالي ، فالاستعلاء حاضر في (على) وفي (فوق) غير إنهما أخذا وضعاً لفظياً مختلفاً في الشكل وموحداً في المضمون ، ولكن احدهما ظاهر والاخر مستبطن .

إن إدراك المعنى الذي تحمله (على) لن يكون ممكناً إلا في حالة تحديدنا الطبيعة المعنوية للوحدات الدالة الثابتة ومتغيراتها في السياقات المعطاة . و (على) معناها ثابت (الاستعلاء) وشكلها في الحرفية ثابت (على) وفي الفعلية كذلك (علا) وتبقى متغيراتها الأخرى، وهي الاسمية (فوق) ، فقد يجر الحديث عن أصلية الوضع ، وهل ولدت (على) بداية نطقها اسماً أو فعلاً أو حرفاً؟ ومثل هذا الموضوع قد يجر الحديث إلى كل الألفاظ

التي تشترك في الاسمية والفعلية والحرفية، بل يعود إلى نشأة الألفاظ ودخول الاشتقاق، ومن الأصل الاسم أو الفعل ؟ والذي سيجعلنا نلجأ إلى المقاربة الدلالية لجمع هذه التفرعات في خانة دلالية واحدة، حتى لو أختلف شكلها أو وصفها النحوي ، فننطلق من الدلالة إلى التبويب الذي يفرضه المنهج النحوي، وعلى الرغم من أن تعددية وصف (على) يعطيها اعمالاً نحوياً تؤثر وتتأثر في داخل الجملة، فإن ذلك لا يلغي عنها صفة حاملة المعنى وهو (الاستعلاء) ، وكون هذا المعنى يستدعي أشكالاً أخرى قد تحمل المعنى نفسه. ولكن من غير أن تؤدي الوظيفة النحوية التي يؤديها غيرها ، فالظرفية التي تحملها (على) ، وأخذها وصفية اسمية من نحو (فوق)، هي في حقيقتها معطى صوري خالص، بمعنى إعادة البناء الذهني الذي يستند إلى التأويل الذي يحافظ على البنية التركيبية والإعرابية في إعطاء كل صورة وصفها الإعرابي الذي لا يخل بالنسق السياقي .

تحولات الأداة ودلالة السياق

تعدد المعنى الوظيفي للأداة (على) في داخل السياق ، تحدده شبكة من العلاقات السياقية المستندة إلى القرينة المعنوية وعلى الرغم من أن الأداة تكون قرينة، لأنها من بنية الجملة، وتبرز قرينتها على معنى مدخولها المفرد [٧٢] فإنها تكون قرينة على معنى الجملة .كما أن (على) تحمل معاني متعددة، كالاستعلاء ، أو المجاوزة ، أو الاستعانة ، أو غيرها، تنحصر بين تلك التي اختلف العلماء فيها بين (الاسمية والحرفية)، لأن شكلها واحد ، أما (علا) الفعلية فلا تحتمل التأويلات التي تتطلب قرائن . فمثل هذه الحال فإن توارد المعنى يصلح أن تحل (على) محل أداة أخرى ، يجيز لها أن تحمل المعنى نفسه مع تغيير الشكل أو اللفظ ، كما هو الحال في (من) أو (اللام) على سبيل المثال كما في قوله تعالى : ﴿**وإِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَستَوفون**﴾ . أي: ﴿**وإِذَا اكْتَالُوا من النَّاسِ**﴾ وكذلك قوله تعالى : ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾ . أي (لهدايته إياكم)، فيلاحظ أنه في الآيتين المتقدمتين يصلح أن تحل (من) و(اللام) محل (على) وهي صالحة أن ترد اختياراً على وفق أسلوب المتكلم ، في اختيار اللفظ المناسب لسياق الموقف ، وإذا كان الأمر يتعلق بالألفاظ وليس بالأبواب فذلك يعد أمراً أسلوبياً لا نحوياً ، وهذا التوارد الأسلوبي

باستطاعته أن يفصح عن المعنى الحقيقي الذي يرمي إليه اللفظ داخل السياق ، غير أن ذلك لا يعني أنه طليق من كل قيد ، بل إنه مرتبط بسياق الموقف الذي يحدد المعنى الاصلي والمعنى الفرعي.

وهذا لا يعني بالطبع ان هناك نوعاً من الترادف بين (على) والأدوات الأخرى ، التي يجوّز السياق أن تحل محلها ، بل إن السياق يضفي على اللفظ أحتمالية تبادلية المعنى مع آخر، وبلحاظ أن الحرف لا يدل على معنى في غيره وإنما يدل على جملة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة ، بمعنى أن له معنى وظيفياً يعرف به وينسب إليه .

ومن خلال مقابلة المعاني مع الألفاظ وإمكانية أن يحل أحدهما محل الآخر، وبسياقين مختلفين ، يظهر إمكانية ذلك ، فـ (على) تتبادل المعنى مع غيرها ، وغيرها يتبادل المعنى معها ، من ذلك . إنها تأتي محل (اللام) و(اللام) تأتي محلها ، كقوله تعالى : ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾ أي أذلة للمؤمنين ، فجاءت (على) بمعنى (اللام) . وفي قوله تعالى : ﴿**وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ**﴾ أي عليه : بمعنى (على) فحلت (اللام) بمعنى (على) وقس مثل ذلك على المجاوزة والاستعانة وغيرها . ففي قوله تعالى : ﴿**حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لا أَقُولَ**﴾ . قال الفراء : (وفي قراءة عبد الله : (حقيق بأن ، لا أقول على الله) . فهذه حجة من قرأ (على) ولم يضف ، والعرب تجعل الباء في موضع على ، رميت على القوس ، وبالقوس، وجئت على حال حسنةٍ وبحال حسنة)[٧٣] وهذا يدلل على قابلية (على) الدلالية على ملاءمتها للسياق الذي إذا وردت فيه لا يقع المتلقي في دائرة الغموض .

غير أن المعاني التي تحملها (على) لم تكن مورد اتفاق ، بل إن النحويين وأصحاب المعاني انقسموا فيها، بين من يذهب إلى أنها تحمل تلك المعاني التي تم إيرادها وبين من لا يقر بذلك، وإنما يلجأ إلى التأويل قال المرادي : (وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم ، كالقتبي ، والبصريون يؤولون ذلك)[٧٤] وهذا يظهر جلياً من خلال ذهاب بعض النحويين إلى أن (على) توافق أو بمعنى (من) في قوله تعالى : ﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾ . في حين أن البصريين يذهبون إلى التضمين أي : (إذا حكموا على الناس في الكيل)[٧٥] ويبدو ما في ذلك من جري وراء البحث الدلالي الذي أضطرهم إلى التأويل في النص لاعطاء معنى عام للآية من دون (على). ومن ذلك عندما تأتي (على) ظرفية ، كقوله تعالى : ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾ ، فقد

تؤولت الآية على تضمين (تتلو) معنى (تتقول)[٧٦]. فعمد بعض النحاة إلى تأويل الفعل وليس الأداة .

وعلى الرغم من أن التأويل يقوم على الفهم وليس على التفسير. فإنه يسعى لبلوغ أقصى حد المدلول وما بعد المدلول [٧٧] . فالتأويل رؤية أخرى، وحقيقة التأويل هي أن (الحقيقة ستكون هي ما لم يقل ، أو هي ما قيل بطريقة غامضة ، ويجب أن تفهم في ما هو أبعد من مظاهر النص)[٧٨] .

والتأويلية النحوية عند النحاة العرب نشأت من ذلك التداخل بين الدلالة اللفظية والدلالة النحوية ، فصناعة النحو ليست كصناعة اللفظ ، اللفظ الذي يحمل دلالاته المعجمية والحسية والمذهبية سواء داخل السياق أو حتى خارجه، في حين أن النحو علم يعنى بالتراكيب التي هي سلسلة متراصة من الألفاظ المسبوكة على وفق القواعد النحوية. وهذه الإشكالية أو التداخلية موضوعها البحث في ألفاظ اللغة من حيث بنائها وتركيبها ومشتقاتها وإعرابها وأوجه استعمالها، حقيقة أو مجازاً لمقاصد في التعبير [٧٩] .

فالمعنى يحدد شكل اللفظ ويتعداه إلى تشكيله وعلامات الاعراب تدل على المعنى المقصود ، فاللفظة الواحدة والسياق الذي تنتظم فيه كل ذلك يحدد المراد من الكلام حقيقاً ومجازاً .

فالألفاظ تتكون منها الجمل ، وهذه الاخيرة كانت مثار اهتمام النحاة ، فكان منطلقهم هو علاقة اللفظة بأختها ، لأن تركيب النص يستند إلى تلك المفردات التي تشكل بنسق مترابط يخضع لآليات من التقعيد الصارم، والعلاقة بين اللفظ والمعنى . تخضع لآليات طبيعية وعرفية وذهنية، في حين إن النحاة يخضعون ذلك إلى علاقات نحوية ترجع إلى أبواب النحو من فعل وفاعل ومفعول .. الخ وليس إلى الكلمات أو الألفاظ .

فعندما تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها ، من حيث إن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو، وكل باب من هذه الابواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به ، وعندما ذهب النحاة إلى أن الاعراب فرع من المعنى اصابوا في هذا التوجه، غير أن الصواب جانبهم في التطبيق ، عندما صرفوا كلمة المعنى إلى المعنى المعجمي والدلالي ، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي ، والصلة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي ، فالاستدلال على وظيفة الكلمة في السياق يعطي اعراباً

صحيحاً لها ، لأن وظيفة الكلمة تأتي من صيغتها ووضعها ، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، وفوق كل ذلك يبقى السياق المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات [٨٠] وبناء على ذلك فـ (على) عند إرجاعها إلى معناها المعجمي لا يمكن الاعتراض على معناها الذي هو الاستعلاء ، في حين هي في داخل الجملة تخضع اللفظة إلى نظام داخلي النظر يكون فيه الإسناد هو الرابط بين كل تمظهراتها الاسمية والفعلية والحرفية، غير أن النظر إلى اللفظة داخل التركيب من منظار نحوي يعطي حكماً نحوياً يترتب عليه سلامة التركيب ، و(على) أخذت حكمها النحوي بوصفها حرف جر في مواضع كثيرة وتأتي اسماً في مواضع أخر ، والحرفية والاسمية لهما أحكام نحوية ، خضعت كذلك القواعد النحوية في تحديد الاسمية والحرفية .

ويبدو أن دخول (من) على (على) جعل العلماء يعدونها اسماً كما مر ، وليس من الغريب أن تدخل (من) على الحروف فقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أن العرب تقول: جئت من عليه ، كقولك : من فوقه، وجئت من معه ،ـ كقولك من عنده [٨١].

وما ذهب إليه سيبويه قد يفهم منه أن (عليه) هنا جاءت بمعنى (فوقه) ، لأنه لا يجوّز دخول حرف الجر على حرف جر مثله غير أن الكسائي (ت ١٨٩هـ) يذهب إلى أن (من) تدخل على جميع حروف الصفات ، إلا على الباء واللام ، فقال : (وإنما امتنعت العرب من إدخالها على الباء واللام ، لأنه ليس من الاسماء اسم على حرف واحد)[٨٢] فدخول حرف الجر على حرف الجر جائز، ولكن ليس بمعنى حرف الجر، وإنما بمعنى آخر يخضع للتأويل ، كما ذهب سيبويه إلى أنه بمعنى (فوق) ، وهذا لا يبعد عما ذهب إليه الكسائي الذي جوّز دخول (من) على حروف الجر الصفات ومنها (على)، لأنه يفهم من كلامه أنها إذا دخلت عليها كانت اسماً بالمعنى ، بدلالة قوله أن (من) لا تدخل على (الباء واللام)، لأنه لا يوجد اسم من حرف واحد وهذا اعتراف ضمني بأن (على) في هذه الحالة تكون اسماً .

إن المضمونين قد نظر إليهما سيبويه والكسائي من حيث التشابه مع الاسم في الجذر الثلاثي ، ومن حيث الشكل، ومن حيث السياق ، والضوابط النحوية ، وفي هذه الحالة يكون المقياس هو شكل القرابة وليس الدلالة . وهذه القرابة في الشكل والجذر والمفهوم في احيانٍ كثيرة ستحيل إلى تناظرية في العمل بين الاسم في حقيقته وبين

الحرف المؤول على كونه اسماً، وبذلك يكون من حق الذي يلجأ إلى التأويل داخل منظومة محكومة بقواعد وآليات أن يفترض ما يعتقد بان دلالة لفظ ما، لا يشكل في واقع الامر سوى علامة تشير إلى دلالة اضافية ، وإذا تشابه شيئان أو لفظان فبأمكان الأول أن يصبح علامة للثاني والعكس صحيح (٨٣) .

أن تحديد مضمون خطاب ما يشكل موقفاً تأويلياً ، غير أن السياق يجعل من هذا الموقف أقل يقيناً، ويستطيع التماثل أو التناظر أن يشكل معياراً للتأويل . تقوم ثيمة الخطاب بالكشف عن ذلك التناظر الدلالي ، فعندما ذهب العلماء إلى التأويل في قوله تعالى **﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾** .

وتضمين أو تأويل (تتلو) معنى (تتقول) . وبعضهم تأول معنى (على) وضمنه معنى (في) . يدل ذلك على الجري وراء البحث عن انتاجية النصّ الذي ليس هو مجرد أداة أو سياق يستعمل للتصديق على تأويل ينسجم مع رغبات النحويين ، بل هو بناء للنص ضمن حركة تقود إلى الإفهام من خلال صياغة جديدة نتيجة لهذه الحركة البنائية المستندة إلى التأويل الذي يرمى إلى التعرف على قصدية النص . والتعرف على تلك القصدية يكون بالنظر إلى قراءة سيميائية ذات أسس أسلوبية تراعي المضمون والسياق الذي وردت فيه الالفاظ وعلى وفق اعتباراتها العرفية والذهنية .

وجري النحاة وراء التأويل، لم يكن جرياً سيميائياً خالصاً ، وإنما كان جرياً وراء تثبيت الاسس القواعدية والافتراضات النحوية التي قالوا بها ، ولتثبيت صحة ما ذهبوا إليه من أحكام، عدّ شرطاً أساسياً لصحة الكلام من عدمه . لذلك تجد بعضهم يؤول الفعل الذي وردت في سياقه (على)، وبعضهم الآخر يؤول (على) تاركاً الفعل الذي جاءت في سياقه (على) . ولو نظر الجميع إلى السياق نظرة شاملة وعامة واستنبطوا المعنى العام له ، وما يرمي إليه لجاء تأويلهم محافظاً على النسق العام، غير أن ذلك يعطي مؤشراً على نضج المسعى التأويلي عند النحاة في هذا الجانب ، وعلى الرغم من أن التأويل لا يحبذ في الدراسات النحوية كثيراً ، لأن السماع والشواهد المتنوعة مستند مهم تقوم عليها المنطلقات الاساسية للنحو العربي ، فإن التأويل يشكل بحد ذاته منهجاً سيميائياً أثرى الدراسات النحوية والبلاغية ، غير أن الملاحظ على تأويل النحاة هو إخضاع هذا التأويل إلى سلطة القواعد النحوية . وقد يكون الانسجام الداخلي للنص معياراً ثابتاً لذلك التأويل ،

كما لاحظنا في تأويل الفعل وتأويل (على) ، الذي هو في حد ذاته الكشف عن الدلالة التي أرادها النص. فإذا كان القصد من التأويل انشاء نصوص أخرى مستمدة من النص الاصلي أو الأول[٨٤] ، فإن ذلك حاصل في النظر إلى (على) عندما تكون اسماً أو عندما تحل محل أداة أخرى ، فقوله تعالى : ﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾ يؤول ذلك البصريون بأن المعنى هو (إذا حكموا على الناس في الكيل)[٨٥] . فهذا انتاج نصي جديد مستنبط من النص الأول ، قادهم ذلك عدم اللجوء إلى تأويل (على) وحدها ، وتضمينها معنى آخر. فاللفظ والعلامة التي هي موضوع السيمياء التي هي شيء افتراضي ، والشيء الفعلي الحقيقي الوحيد هو الجملة ، لأنها الحدث الفعلي في لحظة التكلم ، فمن يحاول أن يعنى فقط بالمفردة ، أو الكلمة وحدها ويعطيها دلالتها مفردة ، ويجزء الجملة إلى مفرداتها أو أجزائها المكونة، فقد يقترب من السيمياء كعلم يدرس العلامات ، في حين أن الذي يعني بالجملة فهو معني مباشرة بمفهوم المعنى ، بما هو فحوى أو مغزى، وبذلك هو يمارس عملاً دلالياً، لأن علم الدلالة ينصرف كلياً إلى العمليات التكاملية في أطار عضوي . يمكن أن يوصف بالجملة ، من حيث إن الجملة يمكن تحليلها إلى عناصرها المكونة التي تتألف من عدة كلمات ، في حين أن الكلمات ليست جملاً قصيرة، بمعنى أدق أن الجملة تتكون من علامات ، ولكنها ليست علامة [٨٦] .

الخاتمة

يظهر من خلال ما تقدم من دراسة الأداة وأثرها في توجيه المعنى المستنبط من السياق، إنه ليس من القطعي الحكم بمعنى الأداة إلا من خلال السياق وما تؤديه من وظيفة والتي لا يمكن قصرها على الجانب العملياتي، الذي ينظر إليه من تلك الأسس القواعدية التي وضعها النحاة ، بدلالة لجوء الكثير منهم إلى تأويل معنى الأداة لكي تنسجم مع ما قرروه وقوعدوه . فالأداة (على) عندما تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، إنما يدخل ذلك في باب التأويل للمعنى المكتنز في داخلها بعيداً عن شكلها المتوقف عند حدود الرسم والنظام القواعدي الصارم . فهي لم تاخذ تلك المعاني إلا من خلال السياق والتأويل، ولو بقيت عند حدود الجمود القواعدي لحملت وظيفة واحدة ومعنى واحداً . غير أن اصطدام الوظيفة القواعدية بالتحولات الدلالية التي يسير عليها السياق العام الذي تدخل فيه (على)، جعل النحاة يلجأون للتأويل وإكسابها تعددية وظيفية ودلالية في محاولة للتوظيف بين الوظيفة القواعدية والوظيفة السياقية .

فالأدوات بغض النظر عن تركيبها ، ثنائية أو ثلاثية، تكتسب المعنى الحقيقي لها من خلال السياق الذي ترد فيه، وليس من الصواب قصرها على المعنى المعجمي لها . فهي عنصر مهم من عناصر الكلام من خلال الرابطية التي تقوم بها لكي يكون الكلام متناسقاً تركيبياً ودلالياً . من حيث إن اللغة والسلسلة الكلامية لا تنظر إلى معاني الألفاظ منفردة أو بعيدة عن سياقها ، بل النظر إلى مجمل السياق وإكساب الألفاظ لمعانيها . بدلالة تعدد المعاني التي تأخذها وتحملها الأدوات . ولو اقتصر الأمر على معناها المعجمي وموضعها القواعدي لتم الاكتفاء بمعنى واحد ووظيفة واحدة . ولما تعددت معاني الأدوات وألفت فيها الكتب المختصة . فالسياق قد أعطى الأداة (على) المعاني الحقيقية لها من دون أن يخل بوظيفتها الأصلية وهي (الجر)، غير أن الجر تارة يتأتى من الحرفية المجردة، والاسمية المتحولة، والظرفية ، ما خلا الفعلية التي تكون واضحة المعالم بالشكل وما تؤديه من وظيفة داخل السياق برفع ما بعدها . وبناء على ما تقدم فالأدوات عندما تدرس يحتم عدم إغفال السياق في استنباط معانيها، وهذا الأمر تنبه إليه البلاغيون فجاءت دراساتهم قريبة من الدراسات الحديثة باستعمال السياق والتأويل السيميائي، وعدم النظر إلى اللفظ بمعزل عن الآخر في السلسلة المنطوقة للوقوف على حقيقة معناه ودلالته .

الهوامش :

(١) علم الدلالة : ٦٩ .

(٢) م. ن : ٧٣ .

(٣) م. ن : ٧٧ .

(٤) مناهج البحث في اللغة : ٢٣٥ .

(٥) م. ن : ٢٦٠ .

(٦) اللغة : ١٨١ .

(٧) مناهج البحث في اللغة : ٢٦٦ .

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٤ وما بعدها .

(٩) الكتاب ٣١/١ ، والحماسة البصرية ٢/٢ والبيت لمزاحم العقيلي .

(١٠) البيت للأعور الشني الكتاب ٣١/١ .

(١١) الجنى الداني : ٤٧٣ .

(١٢) م. ن : ٤٧٦ .

(١٣) شرح المفصل ٣٩/٨ .

(١٤) الجنى الداني : ٤٧٤ .

(١٥) م.ن: ٤٧٦ .

(١٦) الاحزاب / ٣٧ .

(١٧) مغني اللبيب ٢٣٤/١ .

(١٨) الديوان / ٦٦.

(١٩) الازهية : ١٩٤ .

(٢٠) الجنى الداني : ٤٧٥ .

(٢١) مغني اللبيب ١٥٢/٢ ، والبيت لعروة بن حزام .

(٢٢) الجنى الداني : ٤٧/٤ .

(٢٣) مغني اللبيب / ٤٨٥ والبيت للهمداني .

(٢٤) الجنى الداني : ٤٧٤ .

(٢٥) مريم : ٢٥ .

(٢٦) القصص : ٣٢ .

(٢٧) الجنى الداني : ٤٧٢ .
(٢٨) م . ن : ٢٤٤ .
(٢٩) م . ن : ٣٧٢ .
(٣٠) رصف المباني : ٤٣٣ .
(٣١) طه / ٥ .
(٣٢) رصف المباني : ٤٣٤ .
(٣٣) مغني اللبيب ٢٣٤/١ .
(٣٤) م . ن : ٢٣٥/١ .
(٣٥) حروف المعاني : ٦٥ .
(٣٦) رصف المباني : ٤٣٣.
(٣٧) القصص / ٤ .
(٣٨) ديوان طرفة / ٥٨ .
(٣٩) الجنى الداني : ٤٧٥ .
(٤٠) معاني الحروف : ١١٢ .
(٤١) الازهية : ١٩٣ .
(٤٢) الديوان : المعلقة ١٠٤ .
(٤٣) الجنى الداني: ٤٧٦-٤٧٨ ، ورصف المباني : ٤٣٣ .
(٤٤) الرحمن /٢٦ .
(٤٥) البقرة / ٢٥٣ .
(٤٦) الشعراء : ١٤ .
(٤٧) البقرة : ١٧٦ .
(٤٨) الرعد : ٦ .
(٤٩) شرح ابن عقيل ٢١/٢ ، البيت لمزاحم العقيلي .
(٥٠) الديوان / ٨٩ .
(٥١) الديوان / ٤٠ .
(٥٢) البقرة / ١٨٥ .
(٥٣) البقرة / ١١٢ .

(٥٤) المطففين /٢ .
(٥٥) الاعراف / ١٠٥ .
(٥٦) الجنى الداني : ٤٧٨ .
(٥٧) الديوان / ١٥٤ .
(٥٨) النساء / ٣ .
(٥٩) آل عمران / ٧٥ .
(٦٠) الديوان / ٣٣ .
(٦١) الخزانة ٢٥٢/٤ .
(٦٢) الكتاب ٤٤٣/١ .
(٦٣) الديوان / ٤١ .
(٦٤) الجنى الداني : ٤٧٩ .
(٦٥) المائدة / ٥٤ .
(٦٦) الحجرات /٢ .
(٦٧) معاني الحروف / ٧٥ .
(٦٨) المغني ٢٣٢/١ .
(٦٩) م. ن ٢٣٣/١ .
(٧٠) المقتضب ٤٧/٢ ، والديوان : ٧٢ .
(٧١) معاني الحروف : ١٠٦-١٠٧ .
(٧٢) مقالات في اللغة والادب : ٢٥٨ .
(٧٣) معاني القرآن ٢٥٩/١ .
(٧٤) الجنى الداني : ٤٨٠ .
(٧٥) م . ن : ٤٧٨ .
(٧٦) م . ن : ٤٧٧ .
(٧٧) اللغة والمعنى : ١٣٦ .
(٧٨) التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : ٣١ .
(٧٩) الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية : ٥١ .
(٨٠) مناهج البحث في اللغة : ٢٢٦ .

(٨١) الكتاب : ٤٢٠/١ .

(٨٢) حروف المعاني : ٧٧ .

(٨٣) التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : ٥٥ .

(٨٤) م. ن : ١١٧ .

(٨٥) الجنى الداني : ٤٧٨ .

(٨٦) نظرية التأويل : ٣٢ .

المراجع والمصادر :

- القرآن الكريم .

١- الازهية في علم الحروف : علي بن محمد الهروي (ت٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ .

٢- التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ، امبرتو ايكو ، ترجمة . سعيد بلغراد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٤ .

٣- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

٤- حروف المعاني : ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الاردن الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

٥- الحماسة البصرية ، صدر الدين علي بن الحسين البصري (ت٦٥٦هـ) تحقيق : مختار الدين احمد ، حيدر آباد الدكن ، الهند الطبعة الأولى ، ١٩٦٤م .

٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ودار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢ .

٧- ديوان ابن الدمينة: تحقيق: أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٩هـ .

٨- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف ، مصر الطبعة الثالثة د . ت .

٩- ديوان حميد بن ثور بدر الهلالي : تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ، ١٩٥١.

١٠- ديوان ذي الاصبع العدواني ، جمع وتحقيق عبد الوهاب بن محمد علي العدواني ، ومحمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهور، الموصل – العراق، ١٩٧٣ .

١١- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري (ت ٩٥هـ)، جمعه وحققه: د. عبد العزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي ، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٢- ديوان طرفة بن العبد ، بيروت ، ١٩٦١ .
١٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦١ .
١٤- ديوان عمر بن قميئة : تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية ، جامعة الدول العربية، ط١، ١٩٦٥ .
١٥- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د. السامرائي ود. احمد مطلوب مكتبة العاني ، بغداد . د . ت .
١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، الامام احمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ) : تحقيق . د . احمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٢ .
١٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، القاهرة ، الطبعة ١٦ ، د . ت .
١٨-شرح المفصل ، موفق الدين ابن يعيش (ت٦٢٣هـ) مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د . ت .
١٩- علم الدلالة د . احمد مختار عمر : عالم الكتب – القاهرة الطبعة السادسة، ٢٠٠٦ .
٢٠- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : جرجي زيدان، مطبعة الهلال ، الطبعة الثانية ، ١٩٠٤ .
٢١- الكتاب . أبو بشر عمرو بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٦٨- ١٩٧٥ .
٢٢- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسام، عالم الكتب ، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٦.
٢٣- اللغة والمعنى ، مقاربات في فلسفة اللغة، مجموعة مؤلفين، ترجمة وتحقيق: مخلوف سيد أحمد، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٩ .

٢٤- معاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) تحقيق : عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .
٢٥- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق : ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ .
٢٦- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق بركات يوسف عبود ، دار الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩.
٢٧- مقالات في اللغة والادب ، د. تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ .
٢٨- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ، ١٣٨٦- ١٣٨٨ .
٢٩- مناهج البحث في اللغة د . تمام حسان . دار الثقافة الدار البيضاء – المغرب .
٣٠- نظرية التأويل ، الخطاب وفائض المعنى، بول ريكور، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.